



التقرير الأخباري الأسبوعي

٢٢ - ١ - ٢٠١٣

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني وقضية فلسطين

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

فاكس: ٠٠٩٦١١٢٧٦٧١٤

هاتف: ٠٣٠٨٤٦٧١

وكالة القدس للأنباء - بيروت - لبنان

Email: gudsnews@yahoo.com

info@alqudsnews.net

المحتوى

٢ دولياً:

٤ اقتصادياً:

٦ إقليمياً:

١٠ في الشأن الصهيوني:

١٥ في الشأن الفلسطيني العام:

١٨ الشأن الفلسطيني في لبنان:

دولياً

سجل الأسبوع المنصرم تطورات سياسية وعسكرية هامة شملت العديد من الملفات الساخنة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. يأتي في مقدمتها دخول الجزائر على خط النار، وتداعيات الحسم الجزائري في عين أميناس، إثر التدخل العسكري الفرنسي في مالي بعد أن فتحت الجزائر أجواءها للعملية العسكرية، إلى جانب أداء الرئيس الأميركي باراك أوباما اليمين الدستوري في البيت الأبيض لولاية ثانية، بالإضافة إلى مناورات بحرية هي الأكبر في تاريخ روسيا في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، واستمرار المناوشات الأمنية بين الصين واليابان، فضلاً عن دخول الولايات المتحدة بين الجارتين مما زاد من حدة الأزمة. وبين هذا وذاك تشهد الأزمة في سوريا مراوحة سياسية وميدانية في وقت تركز فيه الانتخابات الصهيونية التطرف السياسي والديني، إلى جانب تحريك عجلة المصالحة المثقلة بشروط الرباعية بين فتح وحماس التي توصلت إلى اتفاق جديد مؤخراً في القاهرة.

الولايات المتحدة:

في مقر الكونجرس الأمريكي، أدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما اليمين الدستوري رئيساً للولايات المتحدة لفترة ثانية، في ٢١ كانون الثاني / يناير، أمام مئات الآلاف من الأمريكيين، الذين احتشدوا في المتنزه الوطني أمام مبنى "الكابيتول".

ويرى محللون، أن أولويات أوباما خلال ولايته الثانية، ستكون حل مازق الميزانية وفرض قيود على بيع الأسلحة وإصلاح قوانين الهجرة، وهذا ما أكده أقرب مستشاريه ديفد بلوف، الذي وصف خطاب أمس لأوباما بأنه كان "خطاب الأمل". أما على مستوى السياسة الخارجية، فيبدو أن أوباما لا يزال مصمماً على المضي قدماً في تعيين مرشحيه لوزارتي الدفاع والخارجية، في إطار استراتيجية خارجية جديدة لم يعلن عنها الآن. ويبدو من خلال التقارير الأميركية أن سياسة أوباما ستعتمد خلال الفترة المقبلة على تقنية التصفيات والاعتقالات الهادئة، والمساومات السياسية مع القوى الأخرى كبديل لسياسة التصادم والتدخل العسكري المباشر.

روسيا:

مناورات بحرية هي الأكبر في تاريخ روسيا، تشارك مجموعات من السفن الحربية التابعة لاساطيل البحر الأسود والبلطيق والشمال بمناورات تاريخية للبحرية الروسية، التي انطلقت يوم السبت الماضي في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتدعمها أنواع وتشكيلات أخرى من القوات البرية والقوات الجوية، بما في ذلك الطيران بعيد المدى والقيادة الرابعة للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي التابعة للمنطقة العسكرية الجنوبية. وألقيت مهمة القيادة العامة لهذه المناورات على عاتق رئيس الأركان العامة الفريق أول، فاليري غيراسيموف. وتجدر الإشارة إلى أن بعض وسائل الاعلام، نشرت معلومات تفيد بأن السفن المشاركة في هذه المناورات تتركز بشكل أساسي بالقرب من السواحل السورية وتقدم دعماً عسكرياً للنظام السوري، بما في ذلك تنظيم عملية إنزال لقوات المشاة البحرية. في هذه الأثناء، ذكرت وزارة الخارجية الروسية، أن ذلك غير ممكن.

ويرى محللون، أن موسكو تعتزم المشاركة في حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، وهذه المناورات تعتبر بمثابة رادعة للحل العسكري الذي تنتهجه الدول الغربية في الأزمة السورية، وتظهر مدى التخوف الروسي من انتهاج حلف الناتو لسياسة التدخل العسكري المباشر في سوريا. وبهذا الخصوص، حيث أعلن الفريق أول، فاليري غيراسيموف، "أن روسيا تتابع تطورات الحالة الراهنة عن كثب". ومن جهته، اعتبر العقيد البحري المتقاعد أوليغ شفيدكوف، أن تركيز السفن الحربية من مختلف الأساطيل الروسية في البحر الأبيض المتوسط، يعني بالدرجة الأولى، أن موسكو تنفذ مهمة رادعة، كي لا تسير الأوضاع في سوريا حسب السيناريو الليبي.

النزاع بين الصين واليابان:

وبخصوص جزر سينكاكو التي تطالب بها الصين تحت اسم دياويو، **أخذت مسألة الجزر المتنازع عليها بعداً أكبر بعد تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، بأن واشنطن "تعارض اتخاذ أي عمل أحادي الجانب من شأنه تقويض الإدارة اليابانية للجزر".** الأمر الذي اعتبر محللون أنه يزيد من القضايا الشائكة والعالقة بين بكين وواشنطن **ويعطي للمواجهة الدبلوماسية دفعة إلى الأمام،** حيث عبرت الصين عن سخطها ورفضها الشديد لتصريحات وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الداعمة للجانب الياباني في قضية الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي. ودعا المتحدث باسم الخارجية الصينية هونغ لي واشنطن إلى تبني "موقف مسؤول" تجاه هذه القضية.

الشرق الأوسط:

في ما يبدو توافقاً أوروبياً أميركياً بخصوص التهدئة في الشرق الأوسط، وبعد أن أدلى كل من أوباما وكامرون في الشهر المنصرم أن أميركا وبريطانيا تدعمان التسوية والسلام في الشرق الأوسط، صرح الرئيس الفرنسي "فرنسوا اولاند" في ١٦-١-٢٠١٣، بأن فرنسا ستطلق مبادرة سلام جديدة للشرق الأوسط فور انتهاء الانتخابات في "اسرائيل"، وأنها ستسعى إلى إعادة تنشيط "المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية".

اقتصادياً:

رغم كل ما قدم من حلول من أجل التعافي من الأزمة المالية التي اجتاحت منطقة اليورو منذ عام ٢٠٠٨، تتطالعنا يوماً بعد يوم، تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين حول تداعيات الأزمة المالية، لتحمل في طياتها عنواناً واحداً بأن وقت الراحة لم يحن بعد، حيث أعلنت كريستين لاغارد المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي في مؤتمر صحفي لها مكرس لتوقعاتها بشأن تطور الوضع في الاقتصاد العالمي في العام الحالي عقد يوم الخميس ١٧ كانون الثاني / يناير، انه تسنى التخفيف من خطر انهيار الاقتصاد العالمي في العام الماضي، ولكن لا يزال من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين الوضع.

وقالت لاغارد: "نحن أوقفنا الانهيار، وعلينا ان نتفادي العودة الى هذا الخطر. ولم يحن الوقت للراحة بعد". وأشارت إلى أن الدول الرائدة اقتصادياً اتخذت خطوات مهمة لإصلاح منظوماتها المالية، ولكن ما زال أمامها كثير من العمل. واعربت عن مخاوفها من معارضة بعض البنوك للإصلاحات الضرورية.

أما بيتر برايت عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، فقد حذر من أن اقتصاد أوروبا مازال ينكمش، مما يجعل من الضروري على دول منطقة اليورو مواصلة الإصلاحات، في حين هون برايت من المخاوف من أن أسعار الفائدة المنخفضة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم في ألمانيا.

وفي مقابلة مع صحيفة فرانكفورتر الألمانية، قال برايت إنه رغم أن أسواق المال تبدو أكثر هدوءاً في الوقت الحاضر فإن من السابق لأوانه القول إن أزمة منطقة اليورو قد انتهت،

وإن على المنطقة ألا تعتمد على البنك المركزي الأوروبي بمفرده. وتابع "السوء الحظ فإننا مازلنا في مرحلة انكماش اقتصادي في أوروبا، هناك بعض العلامات الإيجابية لكن لم يتضح بعد ما إذا كنا عند نقطة تحول".

من هنا يرى متخصصون في الشأن الاقتصادي، أن أوروبا تعيش على جهاز التنفس الاصطناعي بفضل المناورات والوعود الذكية التي يبذلها رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" بالتدخل غير المحدود في أسواق الديون السيادية، خصوصاً مع ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت أعلى مستوياتها منذ عقود، وتوقف النمو تقريبا، حتى في ألمانيا، في حين أصبحت اقتصادات الجنوب المتعثرة غارقة في الركود العميق.

من جهة ثانية، وافق صندوق النقد الدولي في ١٦ كانون الثاني / يناير على تخصيص حزمة جديدة من المساعدات المالية لليونان بقيمة ٤.٣ مليار دولار، بهدف تجنبها الإفلاس. وجاء قرار صندوق النقد الدولي هذا بعد تحليله الأوضاع الاقتصادية في اليونان ومدى فعالية الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل معالجة أزمة ديونها.

في الولايات المتحدة، الوقت يمر وصفارات الإنذار تفرع في البيت الأبيض، ولا زال أعضاء الكونجرس الأمريكي مختلفين حول سقف الدين العام للدولة والذي أمسى هو الشغل الشاغل للأسواق المالية ولصناع القرار في الولايات المتحدة، مما يضع ضغطاً سلبياً كبيراً على الأسواق المالية في موسم تقوم به كبرى الشركات الأمريكية بالإفصاح عن نتائجها المالية خلال الربع الأخير من العام الماضي، الأمر الذي يضع المستثمرين بين المطرقة والسندان خاصة مع دور صندوق النقد الدولي الأسبوع القادم بإزالة الستار عن آخر توقعاته لمسيرة النمو العالمية . وفي خطوة اعتبرها محللون نحو الأمام، أبدى الجمهوريون استعدادهم لرفع سقف الدين الأمريكي لأجل قصير بهدف تجنب البلاد الإفلاس، وإعطاء الكونغرس وإدارة الرئيس باراك أوباما فرصة لاستئناف المحادثات بشأن خفض النفقات الحكومية. حيث أعلن ذلك بول رايان رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي في كلمته في المجلس يوم ١٧ كانون الثاني/يناير.

ويرى مراقبون، على الرغم من أنه سيتم التوصل إلى صيغة توافقية بين الإدارة الأمريكية والكونجرس حول سقف الدين، إلا أن ذلك لن يحل المشكلة الهيكلية التي تواجهها الولايات المتحدة، فرفع سقف الدين لن يحل المشكلة، وإنما يزيدا تعقيدا، حيث ستشعر الحكومة الأمريكية بسهولة إمكانية اقتراضها من الخارج في ظل حقيقتين مهمتين؛ الأولى هي أن هناك طابورا طويلاً من المستثمرين الدوليين المستعدين لشراء السندات الأمريكية،

والحقيقة الثانية أن هؤلاء المستثمرين يقبلون إقراض الولايات المتحدة بمعدلات فائدة منخفضة جدا حاليا، ويؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى التقليل من تكلفة الدين على الولايات المتحدة وهو ما يشجع الولايات المتحدة على إصدار المزيد من تلك الديون.

قضية رفع سقف الدين ليست إذن هي لب الموضوع، وإنما تكمن المشكلة الأساسية في لجوء الولايات المتحدة لرفع السقف بين حين وآخر ولمستويات أصبحت مرتفعة جدا حاليا، وبالتالي يرى متخصصون أن هذه الإجراءات تهدد قدرة الولايات المتحدة على خدمة ديونها على المدى الطويل، علاوة على إنهيار تصنيفها الإئتماني.

إقليمياً:

الحرب في مالي

غاصت فرنسا في الرمال المتحركة في جنوب الصحراء الكبرى، وأدخلت الجزائر في ورطة وجرتها إلى الصراع في مالي. وبعد أقل من أسبوع على بدء توجيه الضربات الجوية الفرنسية بدأت تتكشف الصعوبات التي تنتظر فرانسوا هولاند. كان أولها خطف العشرات من العمال الأجانب في حقول عين أمناس جنوب الجزائر، وقد قتل من الرهائن ٣٧ شخصاً، بينهم ٨ جنسيات جزائري، ولا يزال مصير ٥ أجانب مجهولاً حتى الآن. وتندّر الأجواء بتورط فرنسي طويل في مالي قد يعود عليها بالمآسي والخيبات، ويكون امتحاناً أصعب بكثير من الحرب في أفغانستان التي قرر هولاند ذاته تعجيل سحب قواته منها قبل العام ٢٠١٤.

ويرى محللون أن تحديد المنتصر في معارك تدور بين جيش نظامي من ناحية وحركات مسلحة تخوض حرب عصابات أمر في غاية الصعوبة، تحتاج إلى نفس طويل غالباً ما يصب في خدمة الحركات المسلحة، مع ما يرافقه العامل الجغرافي الذي يزيد من العقبات للجيش النظامي.

وفي وقت أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً يدعم فيه تدخل فرنسي في مالي، إلا أن الإدارة الفرنسية بدأت تنتقد موقف الاتحاد وحلف الناتو، وترى فيهما موقفين يقتصران على الدعم المعنوي دون إلقاء أي استعداد لتدخل عسكري مساند للحملة الفرنسية. وفي هذه الأجواء يبدو

أن الحرب في مالي مرشحة للتوسع بما قد يورط دول الجوار ودولا غربية أخرى. يجري كل ذلك في وقت تكتفي فيه الإدارة الأميركية بموقف المراقب لغرق فرنسا في الوحول الإفريقية.

مصر:

تستعد مصر في هذه الأيام لاستقبال الذكرى الثانية لإنطلاقة "ثورة ٢٥ يناير" التي أطاحت بثلاثة عقود من حكم الرئيس المصري السابق، حسني مبارك، وسط حالة من الغليان والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ضوء صياغة اتفاقات مبدئية أقرتها القوى السياسية والأحزاب المعارضة في مصر، دارت حول خروج ١٦ مسيرة في الذكرى الثانية "لثورة ٢٥ يناير" في مدن وميادين مصر ضد السلطة الحالية لرفض الدستور والمطالبة بإسقاط الحكومة، وانقسام مجتمعي واضح وموقف يزداد تازماً يوماً بعد يوم.

ويرى العديد من الخبراء أن الوضع الحالي ليس في صالح حكومة مرسي، فحملات الاحتجاج التي لا نهاية لها، وعدم الاستقرار، وانعدام السلطة عمليا أدت الى زعزعة الاقتصاد المصري واقتراب البلاد من شفير الهاوية. إذ أن الخزينة فارغة والبطالة في أعلى مستوياته والمستثمرون الأجانب تبحروا، وتجدر الملاحظة إلى أن قطر قدمت ملياري دولار لدعم الجنيه المصري، ولكن هذا الدعم لم يكن عملاً خيرياً بحتاً، إذ يقال أنها تنشط في شراء حصص كبيرة في البنوك المصرية الكبيرة حتى أنها تقدمت باقتراح لاستئجار قناة السويس لمدة ٩٩ عاماً. وتجري حكومة قنديل مباحثات مكثفة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. هنا أيضاً لا تبدو هذه المسألة سهلة، لأن المانحين يفرضون على المستدين اتخاذ إجراءات غير شعبية، منها رفع أسعار المواد الغذائية والمحروقات، بالإضافة إلى زيادة الضرائب والتعريفات، وهي إجراءات سيكون لها نتائج خطيرة في دولة كمصر التي تشبه الآن برميلا من البارود.

وشن كمال الهلباوي القيادي، السابق في جماعة الإخوان المسلمين، هجوماً حاداً على رئيس الوزراء المصري هشام قنديل قائلاً: "طز في عقليتك العفنة"، وأردف الهلباوي إنه يبكي عندما يسمع رئيس الوزراء ووزير المالية يقولان إن قرض صندوق النقد الدولي شهادة نفتخر بها، مضيفاً أن صندوق النقد الدولي لن يشهد لصالح مصر بل سيسعى إلى "قطم رقبتها"، وتابع الهلباوي في لقائه ببرنامج "أنا المصري" على قناة "نور الحكمة" في ١٩-١-٢٠١٣، "إننا نحتاج من يقول لنا أن نعيش بدون أكل ولا يفرض علينا صندوق النقد الدولي، أو أن نأكل رغيفا واحداً يومياً، أو أن نقلل الرواتب الضخمة التي تتعدى المليون بدلاً من قرض صندوق النقد الدولي".

وفي موضوع منفصل، وفي مشهد يشاطر المثل القائل "من يهن يسهل الهوان عليه"، طلبت الخارجية الأمريكية على لسان الناطقة بإسمها، فيكتوريا نولاند خلال مؤتمر صحفي في ١٦-١-٢٠١٣، من الرئيس المصري، محمد مرسي، التراجع عن تصريحات انتقدت من خلالها "إسرائيل"، الذين وصفهم بأنهم من سلالة "القردة والخنازير"، وشددت على ضرورة "التبرؤ" منها، بعد أن عادت تلك التصريحات لمسرح الأحداث مع نشر تسجيلات له سبقت وصوله للرئاسة.

ولدى سؤالها عن رغبة واشنطن بسماع اعتذار مرسي عن مواقفه تلك، قالت نولاند إن الإدارة الأمريكية تحكم على الرئيس المصري من خلال "الأفعال وليس الأقوال" مضيفة أنه "يدعم معاهدة السلام ويواصل العمل مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" لتحقيق أهداف مشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بغزة". وتابعت بالقول: "ولكننا سنحکم عليه أيضا بناء على ما سيدلي به، ونعتقد أنه يجب عليه التبرؤ من تلك التصريحات بشكل حازم" مضيفة أن تصريحات من هذا النوع "غير مقبولة في مصر الديمقراطية". وأدلى الناطق باسم الرئاسة المصرية، ياسر علي، تصريحاً قال فيه: إن أقوال الرئيس المصري قد سلخت من سياقها".

من جانبه قال ليندسي غراهام، السيناتور بالكونجرس الأمريكي، وأحد أعضاء الوفد الأميركي الذي زار مصر الأسبوع المنصرم، "الجميع يؤمن أن العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع مصر في مصلحة أمريكا، وعندما نعود سنقول لشعبنا: استثمروا في مصر الآن".

وأضاف مخاطباً الشعب المصري: "بالنسبة لسيناء مخاوفنا الكبرى تخص الأمن القومي؛ لأنه إذا لم نتحكم فيها بطريقة أفضل سيدخل الإرهابين ويسببوا عدم الاستقرار، وعليكم أن تعرفوا أنه بالنسبة لكل شخص في الكونجرس لا يمكن أن يروج لدعم مصر إلا إذا أكدت مصر أن هدفها العيش في سلام مع إسرائيل بغض النظر عن الظروف المختلفة".

سوريا:

بدأت تتوالى التصريحات والمواقف الغربية حول ضرورة الحل السياسي في سورية بعد أن تراجعت حملة الدعوات للإطاحة بالرئيس بشار الأسد، وذلك بعد انقضاء اثنين وعشرين شهراً على بدء الاحتجاجات الشعبية، وثمانية عشر شهراً على دخول العامل المسلح دائرة الصراع. ويتوجس أصحاب دعوات الحل السياسي في الغرب والشرق من مآل الأحداث

في ضوء تعزز دور وحضور الجماعات الجهادية وضعف حضور المعارضة السياسية بمختلف تلويناتها.

وتعزز الصورة على الأرض هذه الفرضية: ففوات الجيش السوري تبسط سيطرتها على المدن الرئيسية في البلاد وعلى منطقة الساحل الموالية أصلاً للنظام، بينما قوات المعارضة قد انتزعت السيطرة على الأرياف بصورة عامة في الشمال والشرق والجنوب، بما فيها أجزاء من ريف دمشق. وبات من المسلمات أن النظام لم يعد يحكم الريف، لكنه يملك من القوات والقدرة النارية ما لا يهز سلطته في المدن. ولا أفق للحلول السياسية، أو التفاوض على تسوية تحمي سورية من إراقة المزيد من الدماء والدمار، مع أن أي طرف لو تمكن من السلطة غداً ليس في مستطاعه بنيان ما تهدم، ويبقى الضحية هو الشعب السوري الذي ينزف دماً منذ عامين!!!.

وفي شأن متصل، انتهى اجتماع المعارضة السورية في الخارج في أنقرة، دون التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة سورية في المنفى. وعكست المداولات حدة الانقسام الداخلية بين مكونات الائتلاف من جهة، والدور الذي ستلعبه الحكومة المقترحة بالإضافة إلى مكان إقامتها. وقد وجهت فرنسا الدعوة للمعارضة للاجتماع مجدداً على أراضيها.

ويرى مراقبون أن خطوة تشكيل حكومة سورية في الخارج لا تحظى بدعم أميركي ودولي بما يجعلها قابلة للتنفيذ في الوقت الحالي.

الأردن:

في ما يبدو، فإن الوضع الأردني دخل في مرحلة الانتظار. ومن الواضح أن الفاعلين الرئيسيين في الأردن، وهما الملك وجماعة الإخوان المسلمين، قررا عدم الدخول في معركة مواجهة حاسمة. فالملك لم يسع إلى استرضاء الإخوان المسلمين وإدخالهم في السلطة، ولم يقدم إليهم سوى مشاركة خجولة في مجلس الأعيان وبعض الوزارات. في المقابل، إكتفى الإخوان المسلمون بمقاطعة الانتخابات التي من المقرر أن تجري غداً، مع الحفاظ على سقف إصلاح النظام دون المطالبة بإسقاطه أو تغييره، وعدم عرقلة سير العملية الانتخابية، رغم بعض التصريحات التي تتحدث عما بعد الانتخابات وليس قبلها.

وفي التحليل، فإن الوضع في الأردن مرهون بتطور الأوضاع الإقليمية، ولا سيما بالملف السوري، وملف علاقة الإخوان المسلمين بالخليج. فتشكيل الإخوان للحكومة الجديدة سينظر إليه على أنه تصعيد في وجه دول الخليج والاقتراب من مصر. كما أن الدخول في صراع حاد ضد الملك يعني استفزازاً لدول الخليج، وفتح إمكانية أكبر للتورط في الملف السوري. وعلى هذا، فإن طرفي الأزمة الرئيسيين قررا التريث في الفترة الحالية

العراق:

تعكس الأزمة السياسية المشتعلة في العراق صورة مدعاة للقلق على مصير بلاد الرافدين، فالأزمة متشعبة الأضلع: أزمة ثقة بين المكونات السياسية، تتغذى وتتغذى احتقاناً مذهبياً - طائفياً، وتظهر شعوراً بالغبن لدى المكون السني الذي حرم من السلطة بعد سقوط صدام حسين ودفع به إلى التهميش ولم يستعد عافيته بعد، ناهيك عن حضور الأزمة السورية في أزمة العراق الداخلية. ويضاف إلى ذلك وجود أزمة مؤسسات: فهي إما لا تعمل كونها من ضمن المحاصصة الطائفية، وإما مستأثر بها من قبل التحالف الحاكم بزعامة نوري المالكي.

ويبدو أن العراق هي الساحة الأكثر قابلية للتفاعل مع الأزمة السورية نظراً للتدخلات الإيرانية الوتركية المباشرة فيه، على خلفية الخلاف بينهما بشأن النزاع في سوريا.

في الشأن الصهيوني:

تجري اليوم الانتخابات التشريعية الصهيونية، وسط اعتقاد سائد في أوساط المراقبين بارتفاع حظوظ اليمين والأحزاب الدينية على حصد أغلبية أصوات المقترعين، بـ ٦٣ مقعداً، إلا إذا لبت الكتلة المترددة، والتي تبلغ قرابة ٢٥% من الناخبين الصهاينة، يضاف إليهم أكثر من ٥٠% من الناخبين العرب، دعوات زعيمة حزب العمل شيلي يحموفيتش إلى المشاركة والتصويت.

وقبيل موعد الانتخابات، برزت إلى السطح مجموعة من القضايا التي يجدر أخذها بعين الاعتبار، أبرزها: بداية ظهور تصدع في ائتلاف "الليكود بيتنا"، حيث أعلن ليبرمان نيته فك ائتلاف (الليكود بيتنا) غداة الانتخابات. وكذلك الحال ازدياد حدة استقطاب الناخبين بين حزب الليكود من جهة وأحزاب اليمين المتطرف، ولا سيما حزب "البيت اليهودي"، بزعامة

نفتالي بينت، حتى ذهب بعض المراقبين إلى القول بأن المعركة الانتخابية الحالية تجري بين اليمين ويمين اليمين في الكيان الصهيوني.

وفي السياق ذاته، لم تستطع أحزاب اليسار والوسط الاتفاق على تشكيل ائتلاف موحد، لسحب إمكانية تشكيل الحكومة الجديدة من يد ننتياهو، في وقت أصرت فيه يحموفيتش على عدم تضمين برنامجها الانتخابي أي موقف سياسي يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطينية، رغم أنها قالت، في إحدى ندواتها، إنها تدعم قيام دولة فلسطينية من خلال المفاوضات، وإنه يجب استمرار الاستيطان حتى ذلك الحين.

وكان الحدث الأبرز على الصعيد الانتخابي، خلال الأسبوع المنصرم، تدخل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، ضد ننتياهو، واصفاً إياه بأنه يقود "إسرائيل" إلى عزلة غير مسبوقة. ووصل الأمر بأوباما إلى القول بأن "إسرائيل" "ستتوقف عن الوجود" إذا خسرت حليفها الوحيد المتبقي، الولايات المتحدة. جاء ذلك في مقال نشره الصحفي جيفري غولديبرغ، على لسان الرئيس أوباما.

سرعان ما استغل ننتياهو تصريحات أوباما في حملته الانتخابية، فرد عليه بالقول إن الشعب "الإسرائيلي" هو الذي سيقدر ما هو الأصلح بالنسبة لدولة "إسرائيل".

وفي السياق ذاته، أظهرت انتخابات الكنيست الـ 19 في الكيان مجموعة من المظاهر التي ينبغي التوقف عندها. أول هذه المظاهر هو اضمحلال اليسار الصهيوني إلى حد كبير، حتى ذهب بعض المراقبين إلى حد القول بأن الانتخابات الحالية تعتبر بمثابة إعلان وفاة لليسار الصهيوني، بكافة أشكاله. وثاني هذه المظاهر، هو فشل الـ "وسط" الصهيوني في أن يكون بديلاً عن اليمين. فحزب "كاديما" الذي أسسه شارون كبديل عن العمل والليكود معاً، والذي خاض كل من أولمرت وتيسبي ليفني جولتين انتخابيتين على أساس قاعدته، لا يزال من المشكوك فيه – عشية الانتخابات – تخطيه نسبة الحسم. بل إن تسيبي ليفني تركته يغرق بين أيدي شاوول موفاز، وشكلت حزب "الحركة"، لتخوض الانتخابات من على منصبه.

وثالث هذه الظواهر، وربما أكثرها أهمية، هو زيادة نفوذ اليمين المتطرف، بأشكاله العلمانية "البيت اليهودي" والقومية "يهوديت هتوراه" والدينية "شاس"، على حساب اليمين

العلماني التقليدي، ممثلاً بـ "الليكود" و"إسرائيل بيتنا". يأتي هذا في وقت، يعزف فيه قسم كبير من أنصار اليسار والوسط عن التوجه إلى صندوق الانتخابات.

وقد بات من شبه المؤكد، وبغض النظر عن نتائج الانتخابات، أن كتلة (يمين اليمين) هي التي تملك أوراق تشكيل الحكومة المقبلة، بغض النظر عن سيكون رئيسها: ننتياهو أو غيره. وهذا سيلقي بظلاله ليس فقط على تركيبة الحكومة المقبلة، بل أيضاً على برنامجها السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بعملية التسوية، والموقف من الدولة الفلسطينية، والمفاوضات، والميزانية العامة للدولة، وصولاً إلى تقاسم الوزارات والحصص الحكومية.

لن يكون الموقف من الدولة الفلسطينية هو وحده نقطة المفاصلة في تشكيل الحكومة المقبلة، بل ربما تقفز إلى الواجهة – أثناءها – الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، وبالأخص في ظل حديث عن تقليصات كبيرة في الميزانية القادمة. والمفارقة في هذا الشأن أن أغلبية الصهاينة يؤدون تقليصات في ميزانيات الأمن والاستيطان، مع زيادة ميزانية الصحة والرفاه الاجتماعي. مكن التناقض هي أن رغبة الناخب الصهيوني اليميني هي التمسك بالأمن والاستيطان مع المطالبة بتقليص ميزانيتها!!

وفي حين يذهب غالبية المحللين إلى أن ننتياهو هو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل حكومة يمينية، إلا أن ذلك يبقى مرهوناً – إلى حد كبير بعدد من العوامل: نتائج صناديق الاقتراع، والضغوط الأميركية بعد الانتخابات، والمفاوضات مع أحزاب اليمين التي تعادي بعضها بعضاً إلى حد كبير، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى الاتهام بالخيانة والتكفير.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يرفض حزب شاس (١٠ – ١١ مقعداً متوقعاً) أي ائتلاف مع حزب "إسرائيل بيتنا"، لأنه يعتبر أن أعضاء الحزب وأنصاره لم يتم تهويدهم وفق تعاليم التوراة، وبالتالي فإنه يشكك في يهوديتهم صراحة وعلانية. وفي الوقت ذاته، عمقت الحملة الانتخابية الحالية من حالة العداوة الشخصية بين ننتياهو وبينت – وهذا الأخير كان مدير مكتب ننتياهو ورئيس حملته الانتخابية السابقة – مما قد يعيق إمكانية انضمام حزب "البيت اليهودي" (١٤ مقعداً متوقعاً) إلى الحكومة المقبلة بزعامة ننتياهو، بدون تقديم تنازلات كبيرة من قبله. ولم تتضح إلى الآن إمكانية تشكيل حكومة مشتركة بين الليكود واليسار (العمل

- يعموفيتش) والوسط (الحركة - ليفني)، لا سيما في ظل تصريحات زعيمتي الحزبين أنهما سترفضان الانضمام الى حكومة برئاسة نتنياهو.

في هذا الوضع، دخلت الجامعة العربية على خط الانتخابات الصهيونية، ووجهت دعوة الى الناخبين العرب بالمشاركة بكثافة في الانتخابات. وتتبع هذه الدعوة من خشية لدى الأنظمة العربية من إعادة فوز نتنياهو بهامش يميني كبير، بما يسمح له بتعطيل المفاوضات ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية. والمثير للسخرية أن الدعوة العربية، التي جاءت على لسان أمين عام الجامعة نبيل العربي، لا ترى في الأصوات العربية في الأراضي المحتلة إلا خزاناً انتخابياً، في وقت تخلت فيه الجامعة عنهم، منذ زمن بعيد، وتعاملهم على أنهم "إسرائيليون"، وأغفلت الدعوة تماماً مجموعة المآسي التي يعانيها أهلنا في الداخل، ولم تقدم إدانات صريحة للقوانين العنصرية الصهيونية التي تنهش حقوقهم وتحاصرهم اجتماعياً وسياسياً وحقوقياً، وتجاهلت النقاش الدائر في أوساطهم حول أن مشاركة الناخبين العرب في الانتخابات يعني إضفاء شرعية على الكيان الصهيوني، ولا يتعدى كونه مسحة تجميلية للعنصرية الصهيونية البغيضة.

أما بخصوص الدولة الفلسطينية والموقف منها، فقد أعلن نتنياهو، في مقابلة له مع صحيفة جيروزاليم بوست الصهيونية قبل أيام: "لا أعتقد أن انخراط الفلسطينيين كمواطنين في "دولة إسرائيل" سيكون فكرة مناسبة "للدولة اليهودية". وفي المقابل أنا لست ممن يغمضون أعينهم كما يقترح البعض ويقولون لنخرج ببساطة ونوقع معاهدة من شأنها أن تؤمن لنا الحماية. لا، فمعاهدات السلام لا تحمي، وما يحمي هو الأمن، وما يحمي هو مقدرتنا على أن ندرك أننا بحاجة إلى أمرين: الأمر الأول هو تغيير نظرة الفلسطينيين "للدولة اليهودية"، وبالتالي اعترافهم بضرورة أن يتقبلوا فكرة "دولة يهودية" قومية للشعب اليهودي، إذا أرادوا الحصول على "دولة فلسطينية"، وإنهاء الصراع معنا مرة واحدة وإلى الأبد. أما الأمر الآخر فهو أن نعتزف أنه حتى لو تقبلت القيادة الفلسطينية "دولة يهودية" ونهاية للصراع، فهذا لا يكفي لأن تتجذر تلك الفكرة لدى الجمهور الفلسطيني. بالتالي عليهم أن يغيروا من طريقة تربيتهم لأطفالهم، ويوقفوا الدعاية الإعلامية التي يبثونها عبر إعلامهم الرسمي".

وأضاف نتنياهو: "وحتى لو تحقق ذلك، فلا بد لنا من ضمانات تحمينا من أي تغيير ممكن في الفئة الحاكمة والذي قد يترتب عليه تغيير في الخط السياسي في المنطقة الفلسطينية، وهذا ما يجعلنا بحاجة إلى ترتيبات أمنية متينة جدا جدا لحماية "إسرائيل"."

وعاد نتنياهو وحدد المخرج الذي يراه مناسباً للفلسطينيين المتواجدين في الضفة الغربية تحديداً، وذلك في مقابلة له مع موقع "واللا" الصهيوني - يوم الأحد الماضي ٢٠ / ١: " إنني لا أريد أن أسيطر على الفلسطينيين، ولا أريدهم كمواطنين في دولة إسرائيل"، كما أنني لا أريدهم كرعايا، فإذا **سيكون هناك نوع ما من الحكم في إطار منزوع السلاح**."

ووسط هذا الجو الانتخابي المحقق، تفجرت في الأوساط الصهيونية أمس قضية قديمة - جديدة يمكن أن تعيد إلى الواجهة من جديد الصراع بين اليهود الغربيين (الأشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم). فقد أعلنت مجموعة من الأكاديميين والصحفيين حصولهم على وثائق تثبت أن عمليات غش وتزوير وسرقة أطفال قامت بها العصابات الصهيونية، إبان إنشاء الكيان الصهيوني. وملخص القضية هي قيام مجموعة من الأكاديميين والناشطين بتقديم دعاوى إلى المحاكم الصهيونية بعد أن اكتشفوا أنهم أبناء لعائلات شرقية، في حين انهم تربوا وسط عائلات غربية وحملوا أسماءها. ويقول هؤلاء إن لديهم وثائق تثبت قيام جهات أشكنازية نافذة بسرقة أبناء السفارديم العرب، وتبنيهم من قبل عائلات غربية، بعد ان يتم إبلاغ ذويهم أنهم توفوا. وهذه ليست هي المرة الأولى التي يتم فيها طرح هذه القضية. فقبل عدة سنوات، تم اتهام حاخام يهودي من أصول يمنية أنه "خرف" بسبب إثارته لهذه القضية بالذات. الجديد في المسألة أن الأكاديميين الذين يحركون القضية الحالية يقولون إنهم يملكون الوثائق والأدلة على أقوالهم.

على الصعيد الأمني، تسلم الجنرال الصهيوني، سامي ترجمان، قيادة المنطقة الجنوبية في جيش العدو خلفاً للجنرال طال روسو، الذي سيعتزل الخدمة العسكرية. وقالت الإذاعة "الإسرائيلية" العامة، أمس الاثنين، إن وزير الجيش ايهود باراك صادق على تعيين قائد القوات البرية، الميجر جنرال سامي ترجمان، قائداً للمنطقة الجنوبية خلفاً للميجر جنرال طال روسو.

في الشأن الفلسطيني العام: المصالحة:

شهدت العاصمة المصرية في السابع عشر من كانون الثاني / يناير الجاري، لقاءً بين حركتي فتح وحماس، ممثلين برئيس وفد فتح المفاوضات للمصالحة، السيد عزام الأحمد، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الدكتور موسى أبو مرزوق، من أجل تطبيق ما تم التوافق عليه سابقاً. وتطرق اللقاء إلى خمس نقاط أساسية، وهي: الحكومة، الانتخابات، منظمة التحرير، الأمن والمصالحة المجتمعية. وعقب الاجتماع، كشف الدكتور موسى أبو مرزوق عن نتائج الاتفاق، وتفاصيل الجدول الزمني الذي تم التوصل إليه، حيث تعقد لجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية إجتماعها في القاهرة يوم ٢٠١٣/٢/٩، وتبدأ مشاورات تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بحد أقصى يوم ٢٠١٣/١/٣٠، كما تستأنف لجان "الانتخابات المركزية" و"المصالحة المجتمعية" و"الحريات العامة" عملها في قطاع غزة والضفة الغربية بحد أقصى يوم ٢٠١٣/١/٣٠.

ورغم الأجواء التصالحية التي تغمر حركتي فتح وحماس، وسير الاجتماع بشكل هادئ، وخمود الترشق الإعلامي بين الطرفين، إلا أن الخلاف في التفاصيل حول هذه القضايا لا يزال يشكل عائقاً أساسياً في المصالحة، كما شكل عائقاً في أمس. على أن انطلاق خطوات المصالحة، لا تتوقف على رغبة الحركتين وحدها، بل لا بد من الأخذ بالاعتبار الظروف الإقليمية والدولية المحيطة. ويبدو من خلال تحديد موعد يقع بعد الانتخابات الصهيونية، أن الطرفين يدركان ثقل الضغط الإقليمي والدولي الذي قد يحول دون تنفيذ فعلي لخطوات المصالحة. وبالتحديد، فإن هذا الموعد يعني وضوح الرؤية بنتائج الانتخابات الصهيونية من جهة، ومعالم السياسة الخارجية لأوباما في ولايته الثانية. وهذا يفتح الباب أمام متصل أحد الطرفين أو كلاهما من الخطوات الفعلية، ولاسيما أن الاتفاق الأخير نصّ على تاريخ أقصى لبدء التطبيق، وأغفل تحديد الحد الزمني النهائي.

أما بخصوص الخلافات التفصيلية حول الملفات المطروحة، فإنها لا تقتصر على قضية واحدة، بل تشمل كافة القضايا. ففي مسألة منظمة التحرير، تصر حركة فتح على أن المطلوب في هذه المسألة هو انضواء حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، في حين ترى حماس أن المطلوب هو إعادة تشكيل كافة مؤسسات المنظمة بما يتناسب والتمثيل الشعبي

لكل فصيل. كما أنه من غير الواضح العلاقة المستقبلية بين المنظمة والسلطة، وما إذا كانت حماس ستقبل بإجراء مجلس وطني فلسطيني لا يشمل الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ٤٨، أو أنها ستقبل بالموافقة على البرنامج السياسي الحالي للمنظمة دون تعديل كما تشترط فتح.

وبخصوص تشكيل الحكومة الجديدة، فما يزال النقاش يدور حول ما إذا كان يتوجب على الرئيس عباس أداء القسم امام المجلس التشريعي، كما تصر أطراف في حماس، أم أنه معفي من ذلك باعتباره منخبا مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني، كما تقول فتح.

ويشكل الملف الأمني أبرز نقاط الاختلاف التي يبدو أنها تصطدم بعقبات كبيرة: فهذا الملف يشمل، إضافة إلى إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني من جهة، ومستقبل فصائل المقاومة المسلحة من جهة ثانية. ويبدو من التصريحات لبعض المسؤولين في الحركتين أن هناك خشية حقيقية من انفجار المصالحة في هذا الملف، مع رغبة بتأجيله وجعله خارج التداول. ولكن هذا الملف سيكون هو الملف الأبرز للحكومة الصهيونية المقبلة والإدارة الأميركية القادمة.

وعلى فرض توصل فتح وحماس إلى إنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة موحدة وأجهزة أمنية واحدة، خاصة بعد اعتراف السلطة الفلسطينية بأن "دولة فلسطين" هي أراضي "٦٧" فقط، وقبول حماس بذلك أيضا، فما مصير المقاومة الفلسطينية التي ليس لها بالانقسام ناقة ولا جمل؟ فهل سيتم قمعها أم دكها دكا مشتركا داخل السجون "الفلسطينية"، وممارسة الضغط الشديد عليها، ونسج المؤامرات عليها، واعتبار كل من يقاوم الاحتلال إرهابيا عدائيا؟

وهل المصالحة التي تعترف بالكيان الصهيوني من شأنها أن تكون خيرا للشعب الفلسطيني؟ خاصة أن المصالحة سترتدي ثوبا من الشروط الخارجية تتمثل بالاعتراف بالكيان الصهيوني على مساحة ٨٢% من مساحة فلسطين الأم، والاحترام الاتفاقيات الدولية، والتخلي عن المقاومة، كما صرحت اللجنة الرباعية الدولية المسؤولة عن إدارة المفاوضات.

مستقبل المفاوضات:

قالت زعيمة حزب "الحركة"، ووزيرة الخارجية الصهيونية السابقة، تسيبي ليفني، إن عملية السلام مع الفلسطينيين تعد أولوية بالنسبة لها، وأنها ترغب في دفع عملية السلام مع الجانب الفلسطيني لـ "مصلحة إسرائيل". وأكدت أن قراراتها تنبع من مبادئها، وهو ما دفعها لتشكيل كتلة من الأحزاب الوسطية في "إسرائيل" لمواجهة (الليكود)، وإيجاد بديل لسياسة رئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتنياهو، مع تحديد أولوية لاستئناف عملية السلام، من أجل إنهاء عزلة إسرائيل في العالم".

من جانبه، جدد المسؤول عن ملف المفاوضات في السلطة الفلسطينية، الدكتور صائب عريقات، التأكيد على ضرورة وقف الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وخاصة معتقلي ما قبل أوسلو، قبل العودة للمفاوضات مع "إسرائيل" كون تلك ليست شروطا بل هي التزامات على الحكومة الصهيونية تنفيذها. وأكد أنه ليس لدى السلطة الفلسطينية علم بالخطة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي لإعادة تحريك المفاوضات الصهيونية .

بدوره، شدد وزير الخارجية الأردني، ناصر جودة، على "أهمية إعادة الطرفين الفلسطيني والصهيوني إلى مفاوضات مباشرة تؤدي إلى التوصل لحل الدولتين".

الأسرى:

في ظل الصمت العربي عن واقع الأسرى المضربين عن الطعام، والذين يتهددهم شبح الموت ساعة بعد أخرى، أصدرت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في السجون الصهيونية بيانا حملت فيه العدو الصهيوني المسؤولية الكاملة عن حياة أبنائها المضربين عن الطعام، وهم، الأسير المجاهد طارق قعدان، والأسير المجاهد جعفر عز الدين والأسير المجاهد يوسف ياسين. ودعت الهيئة القيادية أبناء شعبنا المجاهد وأمتنا المسلمة للوقوف إلى جانب الأخوة المضربين عن الطعام ودعمهم ومساندتهم بكل الأشكال، والتضامن مع قضيتهم.

الشأن الفلسطيني في لبنان:

في إطار تحصين المخيمات الفلسطينية ومواجهة الاتهامات لها بأنها تأوي جماعات "إرهابية مسلحة"، أعلنت "القوى الفلسطينية الإستنفار السياسي والأمني الضمني واتخذت قراراً بالعمل على محورين: الأول تكثيف التنسيق في ما بينها على أن يترجم هذا التنسيق على أرض الواقع بتشكيل إطار أمني في الأيام المقبلة، يحظى بالإجماع بهدف حماية المخيمات والحفاظ على استقرارها، وهناك اتصالات تجري على أعلى المستويات لإزالة أية عراقيل سياسية قد تحول دونه. أما المحور الثاني فيقضي بتعزيز التواصل والتلاقي مع القوى اللبنانية السياسية والأجهزة الأمنية لإحباط أية محاولة لضرب الأمن والاستقرار والعلاقة الفلسطينية - اللبنانية، وامتداداً زجّ المخيمات في أتون الصراع السوري والخلافات اللبنانية بعدما نجحت القوى في اعتماد سياسة الحياد الإيجابي والنأي بالنفس عما يدور في المنطقة".

وعلى صعيد النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني، في بيانها، تمديد مهلة تسوية أوضاع النازحين الفلسطينيين من سوريا، الذين وفدوا إلى لبنان.

وفي اطار منفصل، أشار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بعد لقائه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في الرياض في (٢٠-٠١-٢٠١٣)، أن واقع الفلسطينيين في لبنان ونزوح الأخوة الفلسطينيين من مخيمات سوريا مأساة حقيقية، وأضاف أننا نعرف أن عدداً من الفلسطينيين قد نزحوا الى لبنان وهؤلاء، وعندما تنتهي الأزمة في سوريا، لا بد أن يعودوا الى بيوتهم. كذلك مشكلة اللاجئين ككل، ونحن متفقون على أن اللاجئين في لبنان يجب أن يعودوا في النهاية الى فلسطين".

وعلى صعيد الحملات التضامنية مع الأسير المناضل جورج عبد الله قامت الحملة الدولية لإطلاق سراح الأسير جورج ابراهيم عبد الله المعتقل في السجون الفرنسية منذ ٢٩ عاماً، اعتصاماً تضامنياً أمام المركز الثقافي الفرنسي في مدينة طرابلس شمال لبنان، الجمعة، (١٨-١-٢٠١٣)



وجاء ذلك بحضور فصائل المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية، وفعاليات طرابلسية، وفعاليات ووجهاء من مخيمات البارد والبدواوي، والجوار اللبناني، ومؤسسات ثقافية وتربوية لبنانية وفلسطينية. وردد المعتصمون الهتافات الوطنية الداعمة والمؤيدة للأسير جورج عبد الله، ونددوا باستمرار الاعتقال من قبل السلطات الفرنسية.

خاص وكالة القدس للأنباء